

Distr.: Limited
10 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٧ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات لأغراض التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد موديست جونثان ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) استناداً إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.36

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ١٦/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات



الرجاء إعادة استعمال الورق



ومتابعتها، وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(١) وأقرتهما الجمعية العامة^(٢)، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٣) وأقرتهما الجمعية العامة^(٤)،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥)،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٦)،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٧)،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٨)،

وإذ تلاحظ تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٢ في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علما بوثيقة "الأهداف المتعلقة بالنطاق العريض لعام ٢٠١٥" التي حددت أهدافا

(١) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٩/٢٢٠.

(٣) انظر A/60/687.

(٤) انظر القرار ٦٠/٢٥٢.

(٥) القرار ٦٠/١.

(٦) القرار ٦٥/١.

(٧) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٨) A/67/66-E/2012/49 و Add.1.

ووضعت توصيات تتمثل في جعل سياسة خدمة النطاق العريض عالمية وزيادة توفير هذه الخدمة بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها دعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تنوه بتقرير لجنة النطاق العريض المعنون "حالة خدمة النطاق العريض لعام ٢٠١٢: تحقيق الإدماج الرقمي للجميع"، الذي يتضمن أول تقييم لتلك الأهداف على أساس كل بلد على حدة وحالة نشر خدمة النطاق العريض على نطاق العالم،

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب أداء ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ تلاحظ أيضاً أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضاً أن مجتمع المعلومات سيزداد ثراءً بتعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(٩)،

وإذ تقر بالاتجاهات الإيجابية في إمكانية الاتصال وتوافر الخدمات بأسعار ميسورة على الصعيد العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة الزيادة المستمرة في الوصول إلى شبكة الإنترنت لتشمل ثلث سكان العالم والانتشار السريع للهواتف المحمولة وزيادة توافر المحتوى وعناوين الإنترنت بلغات متعددة وظهور خدمات وتطبيقات جديدة، من بينها الصحة الجواله والمعاملات الجواله والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والأعمال الإلكترونية والخدمات الإنمائية، مما يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات،

وإذ تشدد، مع ذلك، على أنه بالرغم من التقدم المحرز مؤخراً، لا تزال توجد فجوة رقمية كبيرة، وإذ تنوه في هذا الصدد بأن ٢٤,٤ في المائة فقط من سكان البلدان النامية كانوا يستخدمون الإنترنت في عام ٢٠١١ مقابل ٧٠,٢ في المائة من سكان البلدان المتقدمة

(٩) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وثائق المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد أو التصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

النمو، وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل وعادل وتنمية مستدامة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاتجاهات الإيجابية في مجال نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى الاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة هذه التكنولوجيات للجميع،

وإذ تعرب عن القلق أيضا إزاء الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية الاتصال السريع وإزاء الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية،

وإذ تسلّم بأنه ينبغي التصدي للافتقار إلى بناء القدرات اللازمة للاستخدام المثمر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تخطي الفجوة الرقمية،

وإذ تسلّم أيضا بأن عدد مستخدمي الإنترنت آخذ في النمو، وبأن طابع الفجوة الرقمية آخذ هو أيضا في التغير، من فجوة تعترى توافر الإنترنت إلى فجوة تعترى جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والقيمة التي يمكن أن يجنوها من ذلك، وإذ تسلّم في هذا الصدد بضرورة تحديد أولويات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها نهج أصحاب المصلحة المتعددين، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية،

وإذ تعيد تأكيد الفقرات ٤ و ٥ و ٥٥ من إعلان المبادئ المعتمد في جنيف في عام ٢٠٠٣، وإذ تسلّم بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف أمور أساسية لمجتمع المعلومات وتعود بالنفع على التنمية،

وإذ تدرك التحديات التي تواجهها الدول، وبخاصة البلدان النامية، في مكافحة الجريمة الإلكترونية، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية ومحكمة ومعاقبة من يستخدمونها في تلك الأغراض،

وإذ تقر بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

وإذ تسلم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتقنية والمنظمات الدولية على نحو تام، كما هو مبين في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ تسلم أيضا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، من أجل تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطويرها، ودوره في إقامة الشراكات بين مختلف الجهات المعنية، بوسائل منها المبادرات الوطنية والإقليمية، بغية المساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل المنتدى،

وإذ تشير إلى قرارها بأن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق استعراض يجري في عام ٢٠١٥ لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها،

وإذ تكرر تأكيد أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات، على قدم المساواة، من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا،

وإذ تلاحظ عقد المشاورات المفتوحة المتعلقة بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت، التي نظمها رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ تعيد تأكيد أنه من المقرر أن يتابع الأمين العام، من خلال عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج تتصل بإدارة الإنترنت، وتحديد العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، وتسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ ومن ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا في عام ٢٠٠٦ وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠٠٧ وفي حيدر أباد، الهند، في عام ٢٠٠٨ وفي شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩ وفي فيلنيوس في عام ٢٠١٠ وفي نيروبي في عام ٢٠١١ وفي باكو في عام ٢٠١٢،

وإذ تسلّم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام ٢٠٠٧ وفي القاهرة في عام ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصول رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام ٢٠٠٩، وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام ٢٠١٠، وبعقد الجمعيتين الأولى والثانية المعنيتين ببرنامج العمل الرقمي للاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، ومؤتمر القمة المعني بوصول الأمريكتين بالإنترنت الذي عقد في بنما في عام ٢٠١٢ ومؤتمر قمة ربط الدول العربية بالإنترنت الذي عقد في قطر في عام ٢٠١٢ والحوار الأوروبي السنوي بشأن إدارة الإنترنت، ومشروع طريق المعلومات السريع لأمريكا الوسطى وطريق المعلومات الفائق السرعة العابري لبلدان أوراسيا، باعتبارها مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية لتتجهل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز ومواصلة التعاون فيما بين جميع الجهات المعنية والتعاون الدولي لبناء وتشغيل هياكل أساسية إقليمية وعالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل الإسهام في سد الفجوة الرقمية،

١ - تسلّم بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - تسلّم أيضاً بالنمو السريع لشبكات النطاق العريض، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، وتلاحظ مع القلق وجود فجوة رقمية متزايدة في توافر خدمة النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل

والمناطق الأخرى في حين أن أقل البلدان نمواً، وأفريقيا باعتبارها قارة، متأخرة عن ركب بقية العالم؛

٣ - **تعرب عن القلق** إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي تقنية الاتصال السريع بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، التي تؤثر في الكثير من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب كذلك عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال تقنية الاتصال السريع؛

٤ - **تسلّم** بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لها من أجل تمكينها واستفادتها من تلك التكنولوجيات بوجه عام، وتشير في هذا الصدد إلى الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة^(١٠)؛

٥ - **تؤكد** أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

٦ - **تؤكد أيضاً** الدور المهم للحكومات في وضع سياساتها العامة الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعماً لجهود التنمية الوطنية؛

٧ - **تسلّم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دوراً مهماً في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب ويكمّله التعاون بين بلدان الجنوب، وتسلّم كذلك بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

(١٠) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ٧ (E/2011/27) الفصل الأول. (E/CN.6/2011/12)

٨ - تسلّم أيضا بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وبأن هناك حاجة ماسة إلى التصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدققاتها، وتقييم، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير قدر كاف من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

٩ - تسلّم كذلك بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

١٠ - تشجع على تعزيز ومواصلة التعاون فيما بين أصحاب المصلحة لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف^(١) وتونس^(٣) من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع المنابر المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١١ - تعيد تأكيد دور الجمعية العامة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سيجرى بحلول نهاية عام ٢٠١٥، على النحو المنوه به في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وتقرر كذلك أن تنظر في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٣ في طرائق عملية الاستعراض؛

١٢ - ترحب بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام سنويا بتنظيم منتدى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي بوصفهما من المنابر التي يشملها إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

١٣ - **تلاحظ** التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية والجهات المعنية الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **تلاحظ** تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٨)؛

١٥ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطة الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على أهمية توفير موارد كافية في هذا الصدد؛

١٦ - **تقر** بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٨ - **تخطط** علما بتقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت^(١١)، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

١٩ - **تؤكد** ضرورة تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى دعم مشاركة الحكومات وسائر الجهات المعنية الأخرى من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

(١١) A/67/65-E/2012/48 و Corr.1.

٢٠ - تدعو رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى إنشاء فريق عامل يعنى بتعزيز التعاون لدراسة التكليف الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون، على النحو الوارد في برنامج عمل تونس، وذلك عن طريق التماس إسهامات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها، ووضع توصيات بشأن كيفية التنفيذ الكامل لهذا التكليف؛ وتنصح رئيس اللجنة بأن يراعى، عند دعوة الفريق العامل إلى الانعقاد، الاجتماعات المقررة بالفعل في جدول اجتماعات اللجنة؛ وتنصح أيضاً بأن يقدم الفريق العامل تقريراً إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة، المعقودة في عام ٢٠١٤، كجزء من الاستعراض العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢١ - **تطلب** إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ضمان أن يقوم تشكيل الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون على التمثيل المتوازن بين الحكومات وأن يأتي هذا التمثيل من المجموعات الإقليمية الخمس للجنة وأن يشمل مدعويين من جميع الجهات صاحبة المصلحة، أي من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، مع كفالة المساواة في ذلك بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛

٢٢ - **تحت** في هذا الصدد المجتمع الدولي على التبرع للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم استعراض وتقييم عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنوياً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، يشمل الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات المتخصصة المعنية، فيما يتصل بالاستعراض العام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها؛

٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".